



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الخميس 03 جانفي 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- 3 الافتتاحية .
- 3 قانون المالية لسنة 2019 يدخل حيز التطبيق رسميا
- 3.....495 ألف مليار لشراء السلم الاجتماعي وضمان الأجور! (الشروق أونلاين)
- 4.....رحلة كل نصف ساعة إلى مطار الجزائر الجديد عبر القطار.. وهكذا سيتم فكّ الخناق عن باب الوادي (النهار أونلاين)
- 5.....حاضرة الجزائر من السيارات تجاوزت 6 ملايين مركبة حتى نهاية 2017 (TSA – عربي)
- 6 بنوك / مالية / تأمينات
- 6.....خليفاتي يرفع لإصلاح قطاع التأمينات عام 2019 (سبق برس)
- 7.....العملة الوطنية فقدت 5 % من قيمتها سنة 2018 (الخبر أونلاين)
- 7 تعاون وشراكة
- 7 تجارة
- 7 كشفت عن حصيلة إيجابية لسنة 2018
- 8.....نصف مليون مسافر ركبوا طائرات الجوية الجزائرية (الشروق اونلاين)
- 8 يقظة إعلامية
- 8.....توافد قرابة 3 ملايين زائر لمختلف غابات الجزائر العاصمة 2018 (واج)
- 9.....(واج)/2018 اتصالات فضائية: الجزائر تحقق انجازات هامة

الافتتاحية

قانون المالية لسنة 2019 يدخل حيز التطبيق رسميا 495 ألف مليار لشراء السلم الاجتماعي وضمان الأجور! (الشروق أونلاين)

الحكومة تتجه إلى طبع المزيد من الملايير إضافة إلى الـ 42 مليار دولار أعطت الحكومة بصفة رسمية إشارة العمل بقانون المالية الجديد لهذه السنة، الأربعاء، بصدوره في الجريدة الرسمية، هذه السنة التي يرتقب أن تكون متميزة وحيلى بالأحداث السياسية، الاقتصادية، وحتى الاجتماعية، وسط غموض كبير مازال يلف الساحة السياسية على بعد أيام قليلة جدا عن آجال استدعاء الهيئة الناخبة لرئاسيات 2019 وتخبط حكومي في مواجهة الوضع الاقتصادي والمالي الذي ذهبت العديد من التنبؤات والتقارير إلى أنها ستكون الأضعف ماليا منذ بداية الأزمة في منتصف سنة 2014.

صدر قانون المالية للسنة الجارية في الجريدة الرسمية، الأربعاء، إيذانا بتطبيق مختلف التدابير المتخذة لمحاربة التهرب الضريبي وتشجيع القطاع الصناعي والتحكم في فاتورة الاستيراد، وبصفة عامة تأطير السنة المالية، وفق إطار حذر للاقتصاد الكلي وميزانية بانخفاض طفيف مقارنة بالسنة الماضية مع الإبقاء طبعا على السياسة الاجتماعية أو ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية عند مستوى عال جدا، وإن كانت ترتيبات وإجراءات الجهاز التنفيذي تفادت الأسوأ عندما تمسكت بسعر مرجعي لبرميل البترول عند 50 دولارا رغم اقتراحات رفعه إلى حدود 60 دولارا للبرميل، إلا أن مؤشرات سوق النفط تؤكد تقارير بعض المؤسسات المالية التي توقعت أن سنة 2019 ستكون الأضعف على الإطلاق بالنسبة للجزائر.

اجراءات ووضعية مالية صعبة

الحكومة التي خصصت 1763 مليار دينار للتحويلات الاجتماعية بما يعادل 21 بالمائة من الميزانية العامة، وجعلت ميزانية التجهيز عند 3602 مليار دينار من أرصدة الدفع و2600 مليار دينار من رخص البرامج الموجهة للمشاريع الجديدة وإعادة تقييم السابقة، افتتحت سنة 2019 بتهاو جديد لأسعار النفط وهي التي زاد اعتمادها على مداخيل المحروقات بشكل كبير، الأمر الذي يجعل الوضع الاقتصادي مرهونا وخاضعا خضوعا مباشرا لتقلبات أسعار النفط المهددة بضخ الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية لكميات أكبر في الأيام القادمة حسب المتابعين لبورصة النفط، في غياب مؤشرات عن استعادة عافيتها، في وقت لم تجد الحلول والبدائل التي وضعتها الحكومات المتعاقبة نفعا في التحرر من قبضة الربيع

ميزانية التجهيز قابلتها الحكومة بميزانية تسيير عند مستوى 4954 مليار دينار، أي أزيد من 495 ألف مليار، أي بارتفاع بسيط مقارنة مع السنة الماضية وذلك لسببين، الأول يتعلق بكلفة الوضعية الأمنية على الحدود، وثانها ارتفاع قيمة التحويلات الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تعتبر صمام أمان السلم الاجتماعي.

رهان التصدير وحتمية طبع النقود

قانون المالية لسنة 2019 والذي توقع عجزا في رصيد الخزينة السنة القادمة بـ 2200 مليار دينار، يجعل الجهاز التنفيذي مجبرا على اللجوء مجددا للتمويل غير التقليدي الذي تجاوز 4005 مليار دينار أي حوالي 42 مليار دولار نهاية أكتوبر بغض النظر عن الطلب الجديد الذي وصل بنك الجزائر شهر نوفمبر الماضي والمتضمن قيمة 1200 مليار دينار جديدة، وذلك لتفادي الصدمات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد بسبب تهايو أسعار النفط، في انتظار ما سينتج عنه تحول الجهد الحكومي ورمي وزارة التجارة بثقلها في الثلاثي الأخير من السنة إلى مجال محاولة تنشيط التصدير خارج المحروقات، عن طريق تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والمشاركات الرسمية المعارض الدولية، ومنح امتيازات للمنتجين المصدرين، وهو المخطط الذي بدأت بوادر تطبيقه فترة الوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال وبدأ نتائجه تظهر هذه

السنة بتصدير كميات من الإسمنت وحديد البناء وغيرها من المنتجات التي عرفت دعما وامتيازات كبيرة السنوات الماضية.

بعيدا عن الصعوبات التي ستعترض الجزائر في الشق المالي والاقتصادي، يحمل مشروع قانون المالية الذي أصبحت تدايره عملية أمس في جانبه التشريعي العديد من الإجراءات لتحسين تسيير المالية العمومية وتعزيز محاربة التهريب الضريبي وتشجيع القطاع الصناعي، وذلك قصد خفض فاتورة الاستيراد وحماية احتياطي الصرف من التآكل بعد أن ختم السنة الماضية في حدود 86 مليار دولار وهي القيمة التي تعبر عن تغطية حاجيات الجزائر من الاستيراد لسنتين فقط.

ومن بين إجراءات محاربة التهريب الضريبي للمؤسسات الذي أضر بالتحصيل الضريبي للضريبة العادية، نجد إدراج جهاز للحد من خصم بعض الأعباء المالية التي تتحجج بها بعض المؤسسات أو بين المؤسسات ذات الصلة، وكذا مراجعة معدلات الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة للسيطرة على استيراد المكونات الوسيطة والمنتج النهائي في مجال صناعة الطاقة المتجددة.

تخبط اقتصادي وغموض سياسي

الحكومة التي مازالت تتخبط في خيارات لم توفر لها مخرجا حقيقيا للأزمة، عدا منافذ النجدة، لم تتمكن بعد 4 سنوات كاملة من سياسة "شد الحزام"، ورغم ترسانة الإجراءات المتخذة لتشجيع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، لم تتمكن سوى من جعل عائدات هذه الصادرات تتجاوز سوى 2 مليار دولار في السنة. التخبط الاقتصادي الذي تعيشه الحكومة يزداد تعقيدا كلما اتجهت الأضواء لتسلط على بعض الجوانب الاجتماعية، فعجز الصندوق الوطني للتقاعد الذي كان في حدود 560 مليار دينار السنة الماضية مهدد بالارتفاع هذه السنة إلى 600 مليار دينار، أي حوالي 6 مليار دولار، يضاف إليها الكم القليل من المناصب المالية في عدد من القطاعات، التي رخص بها قانون المالية وآلاف المكتتبين ضمن مختلف الصيغ الذين ينتظرون الفرج بتسلم مسألتهم التي جاوز عمر انتظار بعضهم لها 17 سنة.

السنة المالية الجارية والتي جاءت على نقيض 4 سنوات متتالية من مراجعة العديد من الرسوم والضرائب وتسعيرة الكهرباء، خالية من الرسوم والضرائب والزيادات، تكون حبلى بالأحداث وستكون سياسية بامتياز، لأن أجندها تحمل أهم موعد انتخابي يتعلق بالانتخابات الرئاسية، هذه الأخيرة التي يبدو أنها كانت وقود حراك طبعته العديد من المبادرات والمبادرات السياسية المضادة من حيث المنع وإن كانت تبدو في النهاية أنها تتلاقى عند بعض "المصبات"، إلا أن خرجة رئيس حزب التجمع من أجل أمل الجزائر عمار غول الذي انقلب على نفسه، جعل هذه المبادرات تأخذ مسارات متوازية، عندما رجح كفة تنظيم الرئاسيات في آجالها القانونية، وكذب تصريحاته المتعلقة بتأجيل الرئاسيات وتمديد عهدة الرئيس، هذه التصريحات زادت الغموض الذي يلف الساحة السياسية.

رحلة كل نصف ساعة إلى مطار الجزائر الجديد عبر القطار.. وهكذا سيتم فكّ الخناق عن باب

الوادي (النهار أونلاين)

?تسلم «تيليفريك» وهران وسكيكدة وتيزي وزو في 2019.. زعلان:

13» محطة تيليفريك مؤمنة بمستوى عالي»

كشف وزير الأشغال العمومية والنقل، عبد الغني زعلان، أن الأشغال في محطة القطار المؤدية إلى مطار الجزائر قد تم الانتهاء منها، وقد دخلت المرحلة التجريبية، على أن تدخل حيز الخدمة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، بمعدل رحلة كل ساعة على أن تصبح بعد أشهر رحلة كل نصف ساعة، خاصة أن المطار الجديد للجزائر سيدخل حيز الخدمة بعد أسابيع بطاقة استيعابية تقدر بـ16 مليون مسافر.

وقال وزير الأشغال العمومية والنقل، عبد الغني زعلان، في تصريح له، أمس، على هامش الخرجة الميدانية التي قادته للجزائر العاصمة، والتي قام من خلالها بتدشين ومراقبة عدة مشاريع وورشات، إن ربط المطار الجديد الذي سيدخل حيز الخدمة خلال الأسابيع المقبلة، بمحطة قطار، سيساهم بصورة كبيرة في تخفيف الضغط على خطوط الطريق المؤدية إلى المطار.

وأضاف ذات المسؤول بأن محطة «الميترو» على مستوى مطار الجزائر، هي قيد الأشغال، وقد بلغت نسبة جد متقدمة، وسيتم تسليمها في غضون سنة 2022 على أقصى تقدير.

وفي سياق ذي صلة، قال زعلان إن برنامج تطوير النقل الذي أمر به رئيس الجمهورية يتضمن تأهيل العربات وتخفيف الأعباء على الخزينة العمومية، من خلال وقف استيراد عربات جديدة وإعادة تأهيل العربات القديمة بالمعايير التي تعتمد عليها، والتي يتم بها تصنيع العربات الجديدة.

وبخصوص النقل الجوي، قال زعلان إن وكالة النقل الجوي للبضائع التي سيتم إنشاؤها لن تعتمد على الخزينة العمومية، وستدر مبالغ كبيرة للدولة من خلال الرسوم على الطيران الخاص بنقل البضائع، حيث لن تعتمد هذه الوكالة على الخزينة العمومية.

وبخصوص خطوط النقل عبر الكوابل الكهربائية في الجزائر العاصمة، قال زعلان إن الطبيعة الجغرافية للعاصمة تقتضي إنشاء محطات وخطوط للنقل عبر الكوابل الكهربائية.

حيث تحتوي العاصمة إلى حد الساعة على 7 خطوط تدعمت بخط جديد يربط بين باب الوادي ومحطة «السيلاست» في بوزريعة ومحطة الزغارة، على مسافة 2.33 كلم في مدة زمنية لا تتجاوز 7 دقائق، فضلا عن قدرة نقل تقدر بـ2400 مسافر في الساعة، حيث يتم استخدام 66 مقصورة على مستوى هذه المحطة كل مقصورة بطاقة استيعابية تقدر بـ6 أشخاص.

وقال المسؤول الأول عن الأشغال العمومية والنقل، إن هذا الخط سيفك الخناق على سكان باب الوادي والزغارة بأعالي بولوغين، والسيلاست ببوزريعة، فيما سيتم خلال سنة 2019، استلام خط الكوابل الكهربائية «تيليفريك» بكل من ولاية وهران وسكيكدة وتيزي وزو، فيما ستخضع عدة مصاعد أخرى للترميم والهيكلة على غرار مصعد تلمسان وقسنطينة.

وبخصوص النقل بالكوابل الكهربائية، قال زعلان إنها وسائل جد مؤمنة، وأنه شخصيا أمضى على قرار دخولها حيز الخدمة اعتمادا على تقارير الخبراء والمهندسين، مؤكدا بأن هذه الوسائل ستخفف من مشاكل الازدحام المروري الذي تعرفه الجزائر العاصمة.

حاضرة الجزائر من السيارات تجاوزت 6 ملايين مركبة حتى نهاية 2017 (TSA - عربي)

ضمت الحاضرة الوطنية للسيارات 6.162.542 سيارة مع نهاية سنة 2017 مقابل 5.986.181 سيارة مع نهاية 2016 بارتفاع قدره 2ر94 بالمائة أي بـ 176.361 وحدة، حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

وبخصوص السيارات المرقمة أو التي أعيد ترقيمها سنة 2017، فقد بلغ عددها 1.564.348 سيارة (مقابل 1.856.150 في 2016) منها 176.362 سيارة جديدة (مقابل 192.171 سيارة جديدة في 2016)، أي بانخفاض إجمالي قدره 291.802 وحدة من السيارات المرقمة أو التي أعيد ترقيمها مقارنة بـ 2016 (-15ر72 بالمائة)، وفقا لما نقلت وكالة الأنباء الجزائرية.

وبخصوص السيارات الجديدة، كشف الديوان الوطني للإحصائيات عن تواصل تراجع التقييم بـ 15.809 سيارة في 2017 مقارنة بـ 2016 (-8ر23 بالمائة).

وأوضح الديوان الوطني للإحصائيات أن التقييمات النهائية للسيارات الجديدة تدل على السيارات المستوردة والموضوعة حيز الخدمة، مشيراً إلى أن دراسة هذه التقييمات النهائية يدل على أن جزء هام من السيارات لا يتم ترقيمه خلال سنة استيرادها.

وفي هذا الصدد، أضاف الديوان أن هناك منحى تنازلياً فيما يخص استيراد السيارات الجديدة، من جميع الأنواع، خلال 2017، أي بانخفاض قدره 77 بالمائة.

وبخصوص تقسيم الحظيرة الوطنية للسيارات وفق الفئات، فهي متكونة من أكثر من 3ر98 مليون سيارة سياحية (64ر6 بالمائة من إجمالي الحظيرة) وما يقارب 1ر2 مليون شاحنة صغيرة (3ر19 بالمائة) و 417.286 شاحنة كبيرة (8ر6 بالمائة) و 161.885 جرار فلاحى (6ر2 بالمائة) و 151.503 مقطورة (4ر2 بالمائة) و 86.741 حافلة (41ر1 بالمائة) و 85.504 جرار سير (39ر1 بالمائة) و 7.164 سيارة خاصة (12ر0 بالمائة).

وبخصوص التقسيم الجهوي، تتمثل الولايات الخمس الأولى التي سجلت أكبر عدد من عمليات التقييم وإعادة التقييم في 2017 في الجزائر العاصمة بـ 151.722 وحدة (7ر9 بالمائة من الإجمالي) متبوعة بميلة بـ 80.441 وحدة (14ر5 بالمائة) ثم البليدة بـ 76.274 وحدة (88ر4 بالمائة) ثم قسنطينة بـ 66.320 (24ر4 بالمائة) ثم تبسة بـ 63.746 (07ر4 بالمائة). من جهة أخرى، فإن الولايات الخمس الأولى التي تحوز على أكبر عدد من السيارات في الجزائر العاصمة بأكثر من 1ر6 مليون سيارة (07ر26 بالمائة من إجمالي الحظيرة) تليها البليدة بـ 334.042 وحدة (24ر5 بالمائة) ثم وهران بـ 316.197 وحدة (13ر5 بالمائة) ثم قسنطينة بـ 225.442 وحدة (66ر3 بالمائة) ثم تيزي-وزو بـ 207.628 وحدة (37ر3 بالمائة).

بنوك / مالية / تأمينات

خليفاتي يرفع لإصلاح قطاع التأمينات عام 2019 (سبق برس)

تقدم الرئيس المدير العام لأليانس للتأمينات، حسان خليفاتي، بتهانيه للجزائريين وزبائن المؤسسة وكذا المساهمين والعمال بمناسبة دخول السنة الجديدة.

وصرح خليفاتي في بيان تلقى "سبق برس" نسخة منه بأن "بداية السنة هي دوماً الوقت المناسب للنظر في النتائج. فقد وضعت سنة 2018 تحت شعار الابداع و الرقمنة. إذ قامت أليانس للتأمينات بإطلاق منتوجات حصرية لأول مرة في الجزائر، رافقتها استراتيجية اتصال 360."

واعترف المدير العام لأليانس للتأمينات، أن الظروف الاقتصادية والمنافسة غير النزيهة أبت إلا أن تؤثر على نتائج المؤسسة التي لا تعكس المجهودات الجبارة المبذولة طيلة السنة. وأضاف في هذا السياق قائلاً: "إذ لا يخفى على أحد، أنه ما دام التمييز بين القطاعين الخاص والعام قائماً، فهذا يعيق حتماً ازدهار أعمالنا."

وقال خليفاتي "إن آمال المؤمنین الخواص في رؤية تحسن المناخ القانوني والمؤسسي لا تزال قائمة. كما أننا نرجو أن تكون السنة الجديدة حاملة لديناميكية جديدة لإصلاح القطاع. تنظيم أكبر، تمييز أقل، عدل أوسع نطاقاً لمستقبل أفضل كله آمال للجزائر. إذ نحن نبقي صامدين. فبانتظارنا سنة حافلة بالتحديات."

كما عبر المدير العام لأليانس للتأمينات، عن شكره على الثقة الدائمة التي يضعها الزبائن في الشركة.

العملة الوطنية فقدت 5 % من قيمتها سنة 2018(الخبر أونلاين)

كشفت الأرقام والإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر ووزارة المالية عن فقدان الدينار الجزائري، خلال سنة 2018، نحو 5 في المائة من قيمته، حيث انتقل من 114.07 دينار للدولار الواحد مع بداية السنة إلى 118.50 دينار أمام العملة الخضراء في آخر تقدير نهاية ديسمبر.

ويعكس التقلب الذي تعرفه العملة الوطنية تآكل قيمته الاسمية منذ سنوات، فقد أشارت تقديرات بنك الجزائر ووزارة المالية إلى أن قيمة صرف الدينار كمعدل سنة 2016 بلغت 109.465 دينار وفي نهاية الفترة قدرت بـ 110.5274 دينار، أما في سنة 2017 فقد قدرت كمعدل بـ 110.961 دينار ومع نهاية الفترة 114.9327 دينار.

وتواصل التطور السلبي للدينار الجزائري ليقدّر بـ 114.0777 دينار خلال نهاية الثلاثي الأول من 2018 و 117.6749 دينار مع نهاية الثلاثي الثاني من سنة 2018، لينتهي سعر صرف الدينار رسميا مقابل الدولار بتداول يفوق 118.50 دينار، وهو مستوى يفوق السعر المرجعي للصراف المعتمد في قانون المالية 2019.

وفقد الدينار الجزائري ما بين 2010 و 2016 حوالي 38 في المائة من قيمته الاسمية وقارب 40 في المائة ما بين 2010 و 2017 وتآكلت قدرته الشرائية، ما يبين أن خيار الحكومات المتعاقبة في محاولة الحد من مضاعفات وآثار الأزمة الناتجة عن تضخيم النفقات وارتفاع العجز يكمن في آليات لا ترقى أن تشكل حلولا فعلية لاختلالات بنية الاقتصاد الجزائري. فمن متوسط سعر صرف بلغ 71.77 دينار للدولار الواحد خلال سنة 2010، قدر سعر صرف الدينار الجزائري خلال الأسبوع الأول من أوت 2016 بما قيمته 110.01 دينار للورقة الخضراء، ثم أضحى 118.50 دينار في نهاية 2018.

ويتضح من خلال المسار العام لتطور العملة أننا أمام تخفيض متدرج لقيمة الدينار الجزائري الذي عرف نموا خلال سنوات 2014 و 2018 بالنظر إلى تضخم النفقات وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة، ولكن أيضا بروز عجز في الميزان التجاري للسلع وميزان المدفوعات.

ومن المعلوم أن قيمة العملة تحدد عن طريق سياسات مالية ونقدية للحكومة بناء على مواردها المتاحة من احتياطي الذهب والصراف بالخصوص، حيث تعتبر هذه الموارد الغطاء الذي تصدر بفضلها الأوراق النقدية والسيولة، فضلا عن المقابل المادي المنتج ولكن يتضح أن السياسات التي اعتمدها الحكومات المتعاقبة لم تدعم الاقتصاد الفعلي بقدر ما استنزفت الموارد المالية المتاحة وأبقت بنية الاقتصاد الجزائري رهين صادرات المحروقات بنسبة تقدر بـ 94 في المائة خلال السنة الحالية. فإلى جانب نزوب صندوق ضبط الموارد وانخفاض احتياطي الصراف إلى 81 مليار دولار، فإن التوازنات المالية عرفت اختلالا كبيرا، مع مستوى عجز عال في الميزانية والخزينة.

تعاون وشراكة

تجارة

كشفت عن حصيلة إيجابية لسنة 2018

نصف مليون مسافر ركبوا طائرات الجوية الجزائرية (الشروق اونلاين)

كشفت شركة الخطوط الجوية الجزائرية عن إحصائيات إيجابية خلال سنة 2018، بعد بيع نصف مليون تذكرة للمسافرين، إضافة إلى تحقيق إنجازات هامة.

وحسب بيان لشركة الخطوط الجوية الجزائرية، تلقت "الشروق" نسخة عنه، كانت سنة 2018 غنية من حيث الإنجازات النوعية والكمية، حيث تم نقل نصف مليون مسافر، والذين أعربوا عن ثقتهم بشركة الخطوط الجوية الجزائرية، التي لا تدخر جهدا لتحقيق نمو متواصل.

وكان أهم ما ميز سنة 2018 تجديد الوسم الدولي للأمن "إيوزا" المتحصل عليه من طرف المنظمة الدولية للطيران الجوي، واستكمال إجراءات التصديق "إيزو" 22 ألفا. 2005، لنشاط التموين والإطعام، واعتماد نظام جديد مدرج لتسيير المسافرين وتعزيز وفاء الزبائن، وتوسيع الشبكة عبر فتح 4 خطوط جديدة ووضع في الخدمة طائرة الشحن "بي 2 أف"، ودخول عدد من تجهيزات الصيانة والتجارب حيز الخدمة لضمان إدماج أكبر، وتحقيق نتائج إيجابية في فترة الطلب وتطوير مركز النداء من حيث القدرات والدفع والمسافة.

ووفقا لذات البيان لن يتحقق ذلك دون مجهودات كافة موظفي الجوية الجزائرية بمختلف مناصبهم، متمنيا أن لا تشهد سنة 2019 الاضطرابات التي عاشتها الشركة سنة 2018 والتي أدت إلى اتخاذ قرارات صعبة، ولكن لخدمة مصلحة الزبائن.

وحسب ذات البيان "من المهم أيضا أن نؤكد على أن مساهمات الدولة قد سمحت للشركة بالتجديد الجزئي لأسطولها، من خلال منح طلب التعويض المالي للالتزامات الخدمة العامة بما يتماشى مع التكاليف، ويلغي بعض الرسوم الجمركية المتعلقة بوسائل الطيران".

يقظة إعلامية

توافد قرابة 3 ملايين زائر لمختلف غابات الجزائر العاصمة 2018(واج)

عرفت مختلف مواقع الغابات الحضرية وشبه الحضرية لولاية الجزائر إرتفاعا "ملحوظا" في عدد الوافدين حيث بلغ قرابة ثلاثة 3 ملايين زائر خلال سنة 2018 مقابل 2ر5 مليون زائر سنة 2017 حسبما علم اليوم الأربعاء لدى مدير الغابات والحزام الأخضر لولاية الجزائر عبد النور بعزيز.

وأوضح السيد بعزيز لواج ان إرتفاع العدد إلى قرابة 3 ملايين زائر خلال سنة 2018 توافدوا بصورة مستمرة على ازيد 100 موقع غابي ومختلف الفضاءات الغابية الكبرى بالجزائر العاصمة راجع إلى خاصة تهيئة وإعادة تسييج وتأمين هذه الغابات الحضرية وشبه الحضرية في اطار برنامج تزيين العاصمة وتنوع مرافق الترفيه بها، وكذا توفير مختلف

المرافق الضرورية لراحة المواطن على غرار تخصيص فضاءات للعب والتسلية و ممارسة الرياضة وورشات تحسيسية ضمن برنامج " محيطي أخضر3 " .

وأضاف نفس المسؤول أن هذه الفضاءات الغابية توفر مختلف الخدمات كمحلات بيع الأكل السريع والمشروبات وحضائر السيارات ما جعل من هذه الفضاءات الطبيعية وجهة مفضلة للترفيه والاسترخاء لقاطني العاصمة ولزوارها لاسيما في مواسم العطل و الاعياد .

وأشار السيد بعزیز الى أن هؤلاء الزوار تم تسجيل توافدهم على الخصوص على مستوى أكثر من 40 غابة حضرية وشبه حضرية تم تهيئتها وتجهيزها بمختلف التجهيزات والألعاب ودورات المياه والأكشاك وكذا الإنارة العمومية وعدد هام منها متواجد عبر النسيج العمراني للعاصمة على غرار غابة باينام و بوشاوي و بني مراد برج الكيفان و غابة 5 جويلية بين عكنون و موقعي غابة المرأة المتوحشة بالمدينة و غابة الخروب (دالي إبراهيم) وغيرها من الفضاءات الغابية التي تم إفتتاحها ووضعتها في خدمة المواطن .

وشهدت هذه الفضاءات الغابية الفضاء خلال 2018 ارتفاعا تدريجيا في عدد الزوار حيث تصل الذروة خلال فترة نهاية الأسبوع وخلال فترة العطل (الشتوية-الربيعية) والاعياد بمعدل يتراوح ما بين 2000 و 3000 زائر خلال نهاية الأسبوع ومقابل تسجيل في فترة موسم الإصطيف تدفق قرابة 200.00 ألف مواطن أسبوعيا يضيف المصدر وذلك بحثا عن الهدوء و الأجواء المنعشة .

وذكر المحافظ الولائي لقطاع الغابات بالنتائج الإيجابية لتطبيق البرنامج التحسيسي " محيطي أخضر " وهو في طبعته الثالثة وقد اختير له هذه السنة شعار " فكر أخضر " موجه لفائدة تلاميذ المدارس و مختلف شرائح المجتمع . وشارك في عملية التحسيس ايضا مختلف الفاعلين والجمعيات التي تعنى بحماية البيئة وذلك بغية ترسيخ الثقافة البيئية لديهم عن طريق برنامج توعوي سيمتد الى غاية 21 مارس المقبل.

مع الاشارة تم السنة المنصرمة تسجيل تراجع كبير في عدد الحرائق أزيد من (4 هكتار) و غرس ما يقارب 70 الف شجيرة وتتوفر ولاية الجزائر على ثروة غابية تفوق مساحتها 5.000 هكتار موزعة عبر 113 موقع غابي عدد هام منها موجود عبر النسيج العمراني و يشمل مساحات تتراوح بين 1 الى 8 هكتارات، فيما تتفاوت مساحة الغابات الكبرى بالعاصمة الى بين 300 و 600 هكتار على غرار غابات "مقطع خيرة" و " بوشاوي" و " بوزريعة " و " بن عكنون " و "باينام" و " 19 جوان".

اتصالات فضائية: الجزائر تحقق انجازات هامة /2018 (واج)

سجلت الجزائر سنة 2018 تقدما معتبرا في مجال التحكم في الاتصالات الفضائية من خلال قيامها ببث ناجح لقنوات تلفزيونية وإذاعية عمومية عن طريق القمر الصناعي الجديد الكومسات-1 وكذا نجاحها في إطلاق برنامجي التربية والصحة الإلكترونية عبر نفس القمر الصناعي.

وبذلك يكون البرنامج الفضائي الوطني (2006-2020) قد قطع هذه السنة مرحلة إضافية خاصة في مجال الاتصالات الفضائية من خلال بث تلك القنوات لتلفزيونية والإذاعية وإطلاق مشروع التعليم الإلكتروني والطب الإلكتروني عبر ألكومسات-1 الذي تم إطلاقه يوم 10 ديسمبر 2017.

فبعد بضعة أشهر عن إطلاقه، قام القمر الصناعي "ألكومسات-1" بنجاح بالعديد من مهامه مثل بث خمسة (05) قنوات عمومية (القنوات الارضية الوطنية، كنال ألجيري، الجزائرية الثالثة والقناتين الوطنيتين 4 و 5) بالإضافة إلى 57 قناة إذاعية لم تكن تبث من قبل إلا عن طريق أقمار صناعية أجنبية. وتعد هذه العملية سابقة بالنسبة للجزائر التي دشنت بذلك ولوجها إلى البث الفضائي للقنوات التلفزيونية والإذاعية.

علاوة على ذلك، شرعت مؤسسة البث الإذاعي والتلفزيوني الجزائري في الفاتح من نوفمبر المنصرم في البث الرسمي لباقتين تتكون الأولى من خمسة (05) قنوات تلفزيه عالية الدقة ابتداء من 720 بيكسل في حين تتكون الباقية الثانية من نفس القنوات لكن بمعايير الدقة العادية (480 بيكسل) بالإضافة إلى 57 خدمة إذاعية (قنوات جهوية ووطنية وموضوعاتية) وشريط أخبار وكالة الأنباء الجزائرية (وأج).

وتحققت هذه الطفرة بعد أيام فقط من الدعوة التي وجهها وزير الاتصال جمال كعوان لقطاع السمعي البصري قصد تلبية حاجيات المستمعين والمتفرجين من خلال كسب الرهانات التي فرضها التقدم التكنولوجي. ويعتبر نجاح القمر الصناعي "الكومسات-1" في البث الرسمي لخمسة (05) قنوات تلفزيونية عالية الدقة تكريسا لمسار بدأ بالتوقيع على اتفاقية إطار بين مؤسسة البث الإذاعي والتلفزيوني الجزائري والوكالة الفضائية الجزائرية يوم 21 مايو الأخير حول الاستغلال "الأمثل" لقدرات هذا القمر خاصة فيما يتعلق بالبث الإذاعي.

ويهدف هذا الإجراء إلى تحقيق ربحية من الكومسات-1 مع استخدام كل إمكانياته الفضائية من أجل البث الإذاعي من خلال استهداف القنوات الخاصة الجزائرية والأجنبية للتمكن من تقديم عرض محتوى.

== نجاح مشروع التربية والصحة الالكترونيتين ==

وبعد أيام فقط من نجاحها في بث أولى القنوات التلفزيونية والإذاعية العمومية، حققت الجزائر انجازا تقنيا آخر تمثل في إطلاق مشروع الصحة والتربية الالكترونيتين بواسطة القمر الصناعي الكومسات-1 الذي يتطلع كذلك إلى تلبية حاجيات قطاعات أخرى في مجال الاتصالات من خلال توفير مختلف الخدمات مثل الانترنت ذات التدفق العالي والتعليم عن بعد والتطبيب عن بعد وكذا نقل الندوات عبر الفيديو.

وبالفعل فقد تم إجراء ربط تجريبي عن طريق الكومسات-1 بين مؤسسات تربية فيما بينها وكذا بين مؤسسات استشفائية يوم 15 نوفمبر 2018 بمدينة أدرار (1.430 كم جنوب غرب الجزائر).

ويهدف هاذين المشروعين إلى ربط كل مؤسسات قطاع التربية الوطنية بالإدارة المركزية والتلاميذ وأولياهم بالإضافة إلى فاعلي قطاع التربية في كل التراب الوطني مع ضمان "التواصل بالأقمار الصناعية وكذا التطبيقات الأكثر تقدما لصالح كل المستخدمين".

وعلى المدى القصير، يتمثل الهدف في الربط البيئي ل 31.000 مؤسسة تربية واستشفائية عبر التراب الوطني في حين ستستفيد 27.000 مؤسسة مدرسية و 3.700 مؤسسة استشفائية من هذا البرنامج الفضائي.

== الجزائر تنوي إطلاق قمر صناعي آخر ==

وتنوي الجزائر بعد مرور سنة عن إطلاق الكومسات-1، إنجارج قمر صناعي آخر للاتصالات "الكومسات-2" والذي سينجز هذه المرة من طرف كفاءات جزائرية على عكس القمر الأول الذي أشرف عليه مهندسون صينيون.

فقد صرح مؤخرا المدير العام للوكالة الفضائية الجزائرية، عز الدين أوصديق، أن هذه الأخيرة تطمح إلى إنشاء الكومسات-2 بأيادي مهندسين وباحثين جزائريين مؤكدا أن انجاز الكومسات يعد "أمرا جيدا" من الناحية التقنية، مضيفا أن مؤسسته لن تنتظر خمسة عشر سنة (مدة اشتغال الكومسات-1) للتفكير في إنشاء قمر صناعي جديد للاتصالات.

ولكن يرى السيد أوصديق أنه يتعين على الجزائر أولا مواصلة برنامج استغلال الكومسات-1 في مختلف الميادين خاصة البث والهاتف ونقل المعلومات وتسيير الكوارث الكبرى والتغطية المباشرة للأحداث (الرياضية والثقافية) بالإضافة إلى التعليم والتكوين والتطبيب والعمل عن بعد.

وبخصوص البرنامج الفضائي الوطني فقد عبر ذات المسؤول عن رضاه عن النتائج المحققة منذ إطلاقه عام 2006، كاشفا عن تضاعف عدد الأشخاص المكونين من قبل مؤسسته بست (06) مرات بحيث انتقل العدد من 100 باحث ومهندس إلى 600 (حاليا) بالإضافة إلى إطلاق 5 أقمار صناعية أخرى خاصة بمراقبة الأرض خلال هذه المدة.